رأي «مكاتب توريد خدم المنازل» يؤجل مقترح تكاليف الاستقدام

الشوريون يطالبون بوضع سقف لكلفة استقدام العمالة المنزلية

تغطية: أمل الحامد

تصوير: عبدالأمير السلاطنة

قرر مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس تأجيل مناقشة اقتراح بقانون لتعديل قانون تنظيم سوق العمل، والذي يهدف إلى الحد من الزيادة المُستمرة في تكلفة استقدام خدم المنازل ومن في حكمهم، وإلزام هيئة تنظيم سوق العمل بعد موافقة الوزير بوضع حد أقصى لتكاليف استقدام خدم المنازل، ووضع حظر مُطلق على مكاتب توريد خدم المنازل من الحصول على أية مبالغ أو منفعة أو مزية من صاحب العمل تزيد على الحد الأقصى المُحدّد من قبل هيئة تنظيم سوق العمل.

ودعا رئيس مجلس الشورى إلى الاستئناس برأي أصحاب مكاتب توريد خدم المنازل، كما دعا إلى عدم تجزئة الاقتراحات بقوانين ذات العلاقة، وهو الأمر الذي أيّده غالبية أعضاء المجلس الذين وافقوا على إعادة الاقتراح إلى لجنة الخدمات لمزيد من الدراسة.

وأكد غانم البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب أهمية الاستماع إلى رأي أصحاب المكاتب.

بدورهم طالب أعضاء مجلس الشورى بالعمل على وضع سقف لتكلفة استقدام العمالة المنزلية، والتصدّي لظاهرة هروب الخدم.

بدورها، أوضحت الدكتورة ابتسام الدلال رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى أنه لا توجد جهة رسمية تمثل مكاتب توريد العمالة المنزلية، مشيرة إلى أن الاقتراح لا يختص بهروب العمالة.

وأوضحت د. الدلال أن الاقتراح لم يأت فقط لمواجهة الزيادة في أسعار استقدام العمالة المنزلية، وإنما لتأكيد أن هيئة تنظيم سوق العمل هي من تستطيع الموازنة في مسألة زيادة أسعار استقدام العمالة المنزلية، مؤكدة أن الاقتراح سوف يسدّ الفراغ التشريعي في تلك المسألة، مشيرة إلى أن أعداد العمالة الهاربة بلغت ٤٥٠٠ حالة هروب في عام ٢٠٢٣ مقابل استقدام ٩٧ ألفا من العمالة المنزلية.

ولفتت إلى أن لجنة الخدمات ستقدم للمجلس قريبًا اقتراحا بقانون لتنظيم العمل بشأن تعديل الفترة التجريبية للعمالة إلى ٦ أشهر بدلًا من ٣ أشهر.

بدوره، قال جمال فخرو النائب الأول لرئيس مجلس الشورى إن الاقتراح بقانون بشأن رسوم استقدام العمالة المنزلية يعالج فقط مسألة وضع حدود لتكاليف استقدام العمالة المنزلية، والزيادة المبالغ فيها بالرسوم، مطالبا بأن يتقدم عدد من الأعضاء باقتراح بقانون متكامل حول العمالة المنزلية لاحقًا.

من جانبه، رفض الدكتور بسام البنمحمد عضو مجلس الشورى إعادة الاقتراح إلى اللجنة، مؤكدا أن صياغته سليمة وفكرته ممتازة ومناسبة وأن له ضرورة في المجتمع.

بدوره، ذكر طلال المناعي عضو مجلس الشورى أن هنالك أكثر من ١٠٢ مكتب لاستقدام

رئيسة لجنة الخدمات: استقدام ٩٧ ألفا من العمالة المنزلية.. مقابل ٤٥٠٠ حالة هروب في ٢٠٢٣

العمالة المنزلية في مملكة البحرين بحسب هيئة تنظيم سوق العمل، مؤكدًا أن وضع سقف لرسوم الاستقدام سيجعل منافسة في جودة الخدمات المقدمة بين مكاتب استقدام العمالة المنزلية، مقترحًا أن يكون هناك تصنيف من قبل وزارة العمل بشأن هذه المكاتب، ومنح جائزة للمكاتب التي تراعي المعايير التي وضعتها الوزارة في هذا الشأن.

إلى ذلك، أشار فؤاد الحاجي عضو مجلس الشورى إلى أن الاقتراح بقانون تلمّس مشكلة يعاني منها المجتمع البحريني بسبب الرسوم الباهظة لاستقدام العمالة المنزلية التي يتكبدها البحريني لاستقدام عمالة غير مدربة وبعضها لا يستطيع استخدام أبسط الأجهزة الكهربائية في المنزل.

من جهته، أشار عادل المعاودة عضو مجلس الشورى إلى مشكلة تعاني منها بعض الأسر، وهي جمع مال استقدام العمالة المنزلية لمدة عام واحد إلى عامين، ثم تهرب العمالة بعد ٣ أشهر وتضطر الأسر إلى جمع الأموال مرة أخرى.

بدوره، قال الدكتور أحمد العريض إن هناك كثيرا من الإشكالات التي يجب حلها بشأن العمالة المنزلية، مقترحًا أن يتم الاستفادة من شركات التأمين العاملة في مملكة البحرين في تأمين العمالة المنزلية في حالات هروب العمالة المنزلية أو وفاتها ونقلها إلى بلدها، وذلك لتعويض الأسر فيما يتعلق بالحالات المذكورة.

من جهته، أكد عبدالله النعيمي عضو مجلس الشورى ان حل موضوع العمالة المنزلية يحتاج إلى رقابة وتفتيش من قبل وزارة العمل، فالعامل يصل إلى الكفيل متعبا ومشحونا من كثرة المبالغ التي يدفعها قبل وصوله إلى البحرين.

واقترح تشكيل وزارة العمل هيئة مصغرة لبحث مسألة ارتفاع تكاليف الاستقدام، مبينًا أن نحو ٨٠ إلى ٩٠٪ من تكاليف الاستقدام للمكاتب المصدرة للعمالة.

وتطرقت دلال الزايد رئيسة لجنة الشؤون التشريعية إلى آخر إحصائيات هروب العمالة المنزلية التي بلغت ٣٤٠٤ حالات هروب من العمل وتسوية أوضاع ٥٥٠ حالة وإبعادها عن البلد، مؤكدة أن تحديد الضوابط سيشكل رقابة على هذه العمالة، وعدم الالتزام بالأسعار المحددة سيعرض صاحبها للمساءلة، ولا ننسى أن مملكة البحرين كفلت حقوق العمالة التي يتم استقدامها، والمقترح بقانون جاء ليوازن بين الحقوق والمصالح. وذكر علي العرادي عضو مجلس الشورى أن موضوع العمالة المنزلية يحتاج إلى معالجة شاملة، فإن الرسوم لا تُفرض من مكاتب الاستقدام في مملكة البحرين، فهي لا تأخذ إلا نسبة بسيطة تتراوح ما بين ١٠ و١٥٪، في حين أن نحو ٨٠ إلى ٩٠٪ من المبالغ تذهب إلى وكالات الاستقدام بخارج البحرين.

البوعينين: لا طلبات لإنشاء نقابة العمالة المنزلية في البحرين

قال وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب غانم البوعينين إن وزارة العمل لم تستلم أي طلب رسمي لإنشاء نقابة العمالة المنزلية في مملكة البحرين.

وأوضح البوعينين -في مداخلته بجلسة مجلس الشورى أمس ردًا على استفسارات الدكتورة جهاد الفاضل النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى- أن النقابات من اختصاص وزارة العمل، وقد تواصل مع جميل حميدان وزير العمل وهو خارج مملكة البحرين حاليًا وقد أوضح أنه لم يرد إلى الوزارة أي أمر رسمي بخصوص نقابة العمالة المنزلية في مملكة البحرين، وقد تداولت اجتماعات خلاف ذلك، ولكن قبل أن يصل الأمر الى الوضع الرسمي والقانوني لا يمكن الرد عليه، ولكن لم يرد إلى الوزارة أي طلب لإنشاء مثل هذه النقابة.

وكانت د. الفاضل قد استفسرت في مداخلتها عن تعليق الوزارة المعنية على هذه النقابة ومصير النقابة وهل هي حقيقة أم صورية وهل تم تأسيسها من عمالة هاربة أم لا.

وأكدت د. الفاضل أن موضوع العمالة المنزلية وضبط رسوم استقدامها أصبح هاجسا مستمرا للأسرة البحرينية، حيث لا يوجد ضوابط حكومية لكبح الزيادة في الأسعار، متسائلة عما إن كانت مكاتب استقدام العمالة المنزلية في البحرين هي المسؤولة عن تلك الزيادة أم وكالات التوريد في بلد العامل، مشيرة إلى أن أصحاب المكاتب في البحرين يذكرون أن أسباب الزيادة هي وكالات التوريد في بلد العامل.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

eslammahfoouz@hotmail.com

محاكمة موظف بأكاديمية الخليج اختلس ٥٤ ألف دينار من أموال المتدربين

بدأت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى محاكمة شاب بحريني ٣٧ سنة متهم باختلاس أكثر من ٥٤ ألف دينار مملوكة لأكاديمية الخليج للطيران مستغلا عمله محاسبا في الشركة، حيث حضر المتهم جلسة أمس وأنكر ما نسب اليه، فيما طلب دفاعه أجلا للرد والاطلاع على أوراق الدعوى.

وكانت استقالة المتهم من منصبه وراء الكشف عن الواقعة، بعد ان تقدم بالاستقالة نظرا لتقدمه لوظيفة أخرى وبعد أن طلب منه مسؤوله المباشر تسليم زميلته في العمل الأعمال المسندة إليه ومنها التسويات الشهرية، وبمراجعة مسؤول الإدارة المالية تلك التسويات تبين وجود فروقات كبيرة بين قيود الحسابات من بينها مبالغ دفع بقيمة ٥٠ ألف دينار كضريبة القيمة المضافة بالرغم أن المجموعة التابعة للشركة هي من تتحمل هذه الضريبة وليس الأكاديمية بشكل مباشر، وهذا القيد لم يكن موجودا في المدفوعات الصادرة من حسابات الأكاديمية البنكية، كما تبين وجود اختلافات في بعض الأشهر، حيث توجد مبالغ مستلمة في الشهر ومقيدة بانها مستلمة في شهر آخر.

وأحيلت الواقعة إلى نيابة الجرائم المالية وغسل الأموال بناء على شكوى الأكاديمية وما انتهت إليه أعمال التدقيق والرقابة من وجود شبهة جريمة جنائية قام بها الموظف (المتهم) أثناء وبسبب أدائه وظيفته تمثلت في اختلاسه أموال المتدربين والمحصلة لصالح جهة عمله، فباشرت النيابة التحقيق بالبلاغ بالاستماع لشهود الواقعة من مسؤولين ومختصين بالأكاديمية وفحص المستندات والتقارير الفنية المعدة في هذا الشأن ومناقشة معديها، والتي ثبت من خلالها ارتكاب المتهم الواقعة، بأن اختلس مبلغ ٥٤ ألف دينار بحريني من جملة أموال المتدربين المحصلة لحساب جهة عمله، كما حرف بيانات ومعلومات في النظام الإلكتروني الخاص بجهة عمله قاصداً إخفاء جريمته وطمس أدلتها.

فأسندت إليه النيابة أنه في الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى شهر ابريل ٢٠٢٢ حال كونه موظفا عاما بأكاديمية الخليج للطيران محاسب أول والقائم بأعمال مدير إدارة الحسابات المالية اختلس المال المملوك للأكاديمية والمقدر بـ٥٤ ألفا و١٢١ دينارا والذي وقع بحيازته بسبب وظيفته لحسابه الخاص إذ استغل تسلم المبلغ المذكور نقدا من المتدربين لدى الاكاديمية واختلسه لنفسه عوضا عن إيداعه في حسابات الأكاديمية.

كما انه أدخل وغير وحرف بيانات وسيلة تقنية المعلومات تخص الأكاديمية شأنه اظهار بيانات غير صحيحة على أنها صحيحة بنية استعمالها كبيانات صحيحة وذلك بأن غير وحرف بيانات وتواريخ قيود المعاملات المالية في النظام الالكتروني الخاص بالإدارة المالية والحسابات التي قام باستلامها من المتدربين، كما حرف التسويات البنكية عمدا منتهجا منهجية في حذف وتعديل القيود وعدم تدوين البيانات الصحيحة في النظام عكس البيانات الصحيحة التي في الحسابات البنكية متعمدا في اداء تقارير التسوية الشهرية من أجل اخفاء اختلاسه المبالغ المالية، كما ادخل بيانات قيد معاملات (معاملة القيمة المضافة) من أجل تغطية الفارق ما بين مبالغ الثابتة في حسابات الأكاديمية البنكية والمبالغ الثابتة في النظام الإلكتروني المذكور.

نجاة بحريني تدهورت سيارته على شارع الشيخ خليفة بن سلمان

كتب: عبد الأمير السلاطنة

نجا شاب بحريني في ساعة متأخرة من مساء أمس الأول بعد أن تدهورت سيارته على شارع الشيخ خليفة بن سلمان.

كان شاب يقود سيارته في الساعة الثانية عشرة والنصف على شارع الشيخ خليفة بن سلمان وبسبب دخول مركبة في مساره أفقدته السيطرة على عجلة القيادة وتدهورت سيارته، نتج الحادث عن تضرر السيارة بتلفيات كبيرة من دون وقوع إصابات. وقد حضر فور وقوع الحادث سيارة شرطة النجدة وقام أفرادها بتسهيل سير المركبات لحين وصول شرطة المرور والدفاع المدني حيث تم إزاحة السيارة من موقع الحادث، وبعدها فتحت الجهات الرسمية التحقيق لمعرفة أسباب الحادث.

٢٢ مروج مخدرات غسلوا ٨ ملايين دينار حصيلة جرائمهم في عملات رقمية

أحالت النيابة العامة ٢٢ متهما بغسل أموال جاوزت ٨ ملايين دينار إلى المحكمة الكبرى الجنائية تمهيدا لبدء محاكمتهم، حيث كشفت تحقيقات النيابة مع المتهمين أن الأموال التي جرى عليها عمليات الغسل كانت حصيلة الاتجار بالمواد المخدرة.

وقال القائم بأعمال رئيس نيابة الجرائم المالية وغسل الأموال بأن النيابة العامة قد أنجزت تحقيقاتها في الواقعة التي تعود تفاصيلها إلى البلاغ الوارد من المركز الوطني للتحريات المالية والمتضمن توصل التحريات إلى تلقي المتهمين أموالاً متحصلة من جريمة الاتجار بالمواد المخدرة، وتدويرها عبر حساباتهم البنكية؛ ومن ثم استبدالها بعملات رقمية عبر منصات التداول الرقمي متخذين آلية النظير إلى النظير B٢B)) وذلك بقصد إخفائها وإضفاء المشروعية عليها.

وقد باشرت النيابة تحقيقاتها فور تلقيها البلاغ، واتخذت إجراءاتها بالكشف والتحفظ على حسابات المتهمين وتتبع حركة الأموال ومصدرها ووجهتها، واستمعت لشهود الواقعة، واستجوبت المتهمين وواجهتهم بالأدلة القائمة ضدهم، وتم إحالتهم إلى المحكمة الكبرى الجنائية الأولى، وقد حُددت لنظرها جلسة ٢٥ فبراير ٢٠٢٤.

وفي هذا الصدد نوه القائم بأعمال رئيس نيابة الجرائم المالية وغسل الأموال بتوخي أقصى درجات الحيطة والحذر أثناء تداول العملات الرقمية، وذلك عبر تداولها في المنصات المخصصة والمعتمدة بمملكة البحرين.

سبعة متهمين استدرجوا فتيات بوظائف وهمية وأجبروهن على الرذيلة

صرح المحامي العام رئيس نيابة الاتجار بالأشخاص بان النيابة العامة أنجزت تحقيقاتها في واقعتين اتجار بالأشخاص وأمرت بإحالة سبعة متهمين من الجنسية الآسيوية إلى المحكمة الجنائية وتحددت لنظرها جلسة بتاريخ ٢٠٢٤/٠٢/١٨ أمام المحكمة الكبرى الجنائية.

كانت النيابة العامة قد تلقت بلاغاً من إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية المقدم من المجني عليهن مفاده انهن تم ايهامهن بفرصة عمل في مملكة البحرين الا ان عند حضورهن تم حجز حريتهن في احدى الشقق وتهديدهن وحجز جوازات سفرهن ومواقعة احدى الضحايا بدون رضاها من أجل إجبارهن على ممارسة الدعارة.

وأشار المحامي العام رئيس النيابة بأن النيابة العامة قد باشرت التحقيق فور تلقيها البلاغ، وقد استهلته بالاستماع إلى اقوال المجني عليهن فشهدن بتفصيلات ما تعرضن لهن على نحو ما أبلغن بهن، هذا وفي إطار ما تتخذه النيابة العامة من إجراءات في تلك القضايا أمرت بإيداعهن في مركز الإيواء التابع للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واستجوبت المتهمين وأمرت بحبسهم، كما أمرت بضبط واحضار باقي المتهمين، وكلفت الشرطة بإجراء التحريات اللازمة للوقوف على ظروف وملابسات الواقعة واستمعت إلى مجريها، وعقب انتهاء التحقيقات ووقوفها على ادلة الاتهام أمرت بإحالة المتهمين محبوسين للمحاكمة الجنائية.